

البورصة تعد تقريراً لـ «هيئة الأسواق» عن الشركات الموقوفة

20 شركة معرضة لإلغاء الإدراج

○ تطبيق المادة 25 من قرار الهيئة

3 لسنة 2011 يطيح بالشركات

غير المتوافقة مع شروط الإدراج

○ 6 حالات تعرض الشركات للخروج

من السوق... أبرزها التوقف

عن التداول لأكثر من 6 أشهر

ينظر ان ترفع البورصة تقريراً مفصلاً بذلك إلى هيئة أسواق المال لاتخاذ الإجراء الذي يتوافق مع كل حالة، متهمة إلى أن الأمر سيكون بيد الهيئة سواء تبدأ بإصدار هذه الشركات أو تتخذ قراراً بشأنها وفقاً للقرار ل 3 لسنة 2011.

وتحتوي قائمة الشركات الموقوفة عن التداول وفقاً لما

تتخذ الشركة إجراءات مناسبة لاستئناف التداول.

3- إذا فقدت الشركة شروط الإدراج الواردة في هذا النظام.

4- إذا تم اندماج الشركة مع شركات أخرى بحيث ترتب على ذلك انتهاء الشخصية المعنوية للشركة.

5- إذا توقفت الشركة المدرجة عن مباشرة نشاطها.

6- إذا طلبت الشركة ذلك.

وأشارت المصادر إلى أن البندين الثاني والثالث من المادة يقضيان بإلغاء إدراج الكثير من الشركات المدرجة، إذ إن هناك عدداً ليس يقليل من الكيانات المدرجة أخلت باكثر من شرط من شروط الإدراج وما زالت تحاول تجاوزه حتى تحافظ على أسهمها مدرجة في السوق.

وأوضحت المصادر هناك الكثير من الشركات الموقوفة التي لم تقدم بياناتها المالية منذ العام 2008 وحتى اليوم ستكون عرضة

| كتب علاء السمان |

تعمل الجهات المسؤولة في سوق الأوراق المالية على إعداد لأحقة بأسماء الشركات التي ينتظر ان يصدر في شأنها قرار بإلغاء إدراجها بسبب مخالفتها للشروط الموضوعه من قبل «هيئة أسواق المال» وفقاً للقرار رقم 3 لسنة 2011 الخاص بإصدار نظام الإدراج في بورصة الأوراق المالية. وفي هذا الصدد قالت مصادر مسؤولة في البورصة لـ «الراي» إن هناك أكثر من 20 شركة مدرجة في قطاعات رئيسية قد بلغى إدراجها قريباً، وذلك تطبيقاً للمادة 25 من قرار الهيئة السالف الذكر، لافتة إلى أن الهيئة لها الحق في إلغاء إدراج أي ورقة مالية مدرجة إذا وقعت في واحدة من الحالات الست التالية:

1- إذا اتخذ قرار بحل الشركة وتصفيتها. 2- إذا استقر وقف تداول الورقة المالية لمدة ستة أشهر دون أن

«يوباك» تستكمل مخصصات

على مبلغ مودع لدى «الخطوط الوطنية»

| كتب محمد الجاموس |

علمت «الراي» ان شركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية (يوباك) استكملت مخصصات مبلغ كانت اودعتها لدى شركة الخطوط الوطنية (المالك الأكبر في

رأسمالها) لتمويل احد مشاريع الأخيرة. وأوضح مصدر متابع ان «يوباك اودعت مبلغاً قدره 2.3 مليون دينار لدى شركة خطوط الطيران الوطنية، وطلب مدمق الحسابات الخارجي من ادارة الشركة أن تأخذ مخصصات على كامل المبلغ، وهو ما قامت به الشركة فعلا لكن على دفعتا عدة، مشيراً إلى ان المبلغ تم توظيفه في تمويل احد مشاريع «الوطنية».

ولفت المصدر إلى ان هذا الامر اثر على ربحية

«صندوق» لجولبل للشركات المتعثرة»

في المركز العاشر على مستوى العالم

2002. علاوة على ذلك، صنّفت «باركليز هيدج» أيضا الصندوق كثامن أفضل صندوق الصناديق في فئته في أكتوبر 2009.

ولم يكن مديره صناديق الشركات المتعثرة بمنأى عن عمليات البيع المكثفة التي بدأت في أسواق الأسهم العالمية من شهر مايو الماضي، ولكن على عكس كثير من مديري صناديق الشركات المتعثرة وإستراتيجيات التحوط، فقد كان مديره الصناديق التي يستثمر فيها صندوق جولبل للشركات المتعثرة يتميزون دائماً بالمرونة في مثل هذه الحالات وحققوا عوائد مرتفعة ومرضية على المدى الطويل.

وأضاف جوزيف «بالإضافة إلى اختيار المديرين المناسب والأكفا الذين يملكون سجل نجاحات حقيقية، فإن تنوع إستراتيجيات إدارة صناديق الشركات المتعثرة

مكننا من تحقيق عوائد إيجابية على المدى الطويل». ويتولى فريق «جولبل» لإدارة صناديق التحوط، إدارة صناديق تحوط متعددة، منها صندوق يستثمر في السوق الهندي بهدف توفير حلول استثمارية متنوعة للمستثمرين الإقليميين، ويحتل الصندوق حالياً مرتبة متقدمة لهذا العام من حيث الأداء كما حقق منذ تأسيسه في عام 2002 معدل عائد سنوي بلغ 6.35 في المائة، فيما سجل المؤشر القياس معدل عائد سنوي بنسبة 5.67 في المائة خلال تلك الفترة.

«الأولى للوساطة»: التطورات السياسية

وجني الأرباح أدت إلى تذبذب السوق

التي تعد وقود البورصة كما هو متعارف عليه، فيما لفت إلى أن الأسعار السوقية ما زالت مغرية للشراء خصوصا على مستوى الكيانات التشغيلية أو التي تجاوزت أو باتت على وشك تجاوز ادعايات الأزمة الماضية.

وقال التقرير ان فترة النشاط السابقة ساهم فيها بشكل أساسي بعض المتحاربين خصوصا ممن استغلوا معلومات مثل اهتمام «جلبليتي» بالدخول في مشاريع واستثمارات على غرار الخطوط الكويتية لدى خصخصتها الى جانب ما توارد من انباء حول صفقة زين السعودية وما يفترض ان توفره من سيولة للشركة الام، وما سينترب عليها من فتح مجال جديد لإمكانية الحديث في صفقة زين الام بالإضافة الى بعد ان كانت شرطا أساسيا لتخفيف الضغطة لصالح اتصالات الاماراتية قبل ذلك.

وبين التقرير ان الاسهم المدرجة ما زالت تتداول عند القاع وتعد فرسا جيدة للاستثمار، وسياتي اليوم كي تتحول هذه الاسعار الى ماض وتاريخ على غرار ما يحدث مع كل دورة مالية أو اقتصادية تمر بها الأسواق، لافتا إلى ان شركات المجموعات الكبرى بالإضافة الى الاسهم البنكية ستكون الأكثر جذباً لاهتمام المحافظ والصناديق خلال الأيام المقبلة، وذلك لتوافر صناع سوق عليها وتداولها عند مستويات مغرية للشراء.

وأكد التقرير ان هناك شريحة كبيرة من الاسهم الرخيصة التي تتداول تحت سقف المئة فلس سيكون لها نصيب من تحرك المحافظ والأفراد عليها، ولعل ما يؤكد ذلك هو محاولة بعض المحافظ بناء مراكز مالية فيها استعداداً لأي موجة نشطة تنتشل تلك الاسهم من مستوياتها الحالية المتدنية.

مالت ...



في الوقفة المائلة لرئيس البنك الدولي روبرت زوليك خلال اجتماعات البنك في واشنطن شيء من واقع حال الاقتصاد العالمي، قال الرجل إنه «في حين تتعثر الدول المتقدمة فإن الموقف بالنسبة للأسواق المساعدة قد يتغير إلى الأسوأ» (رويتزن)

»

مؤشر «المشورة»

يخسر 1.8 في المئة

أشار تقرير شركة المشورة والراية

الأسبوعي إلى أن متغيرات مؤشري المشورة للأسهم وفق الشريعة والمتوافقة مع الشريعة، تراجعته، وظل اللون الأحمر على الشائعات كمتحصلة أسبوعية سلبية بعد ثلاثة أسابيع من المكاسب العريضة التي ربحها سوق الكويت للأوراق المالية ومؤشرات المشورة الإسلامية. وذكر التقرير ان مؤشر المشورة للأسهم الإسلامية تراجع بنسبة 1.8 في المئة خاسرا 7.38 نقطة ليتراجع إلى مستوى 403 نقاط تقريبا، وهي خسارة مقاربة لمؤشر السوق الوزني العام والذي فقد 1.9 في المئة تعادل نحو 8 نقاط، يستقر عند مستوى 413.31 نقطة، وكانت الخسائر الأكبر من نصيب مؤشر المشورة للأسهم المتوافقة مع الشريعة وبنسبة 2.2 في المئة حادفا 10.13 نقطة ليتراجع إلى مستوى 458 نقطة تقريبا.

وأضاف التقرير ان المشهد السياسي الكويتي كان حاضرا أيضا لتقلص رغبات المستثمرين وتراجع قراراتهم، لتعيد السيولة إلى مستويات الأسبوع الأول من شهر سبتمبر بانخفاض قدره 36.6 في المئة مقارنة بالأسبوع التالي من هذا الشهر على مستوى مؤشر السوق الوزني.

»

الاستقرار السياسي والأمني

السبيل لعودة الاستثمارات إلى مصر

| القاهرة - من هبة خالد |

شدد خبراء اقتصاد مصريون على ضرورة عودة الأمن والاستقرار السياسي في مصر، من أجل استعادة الاستثمارات الأجنبية التي تأثرت بالاضطرابات التي شهدتها مصر في أعقاب ثورة 25 يناير.

وربط الخبراء بين تفعيل قانون الطوارئ للقضاء على العنف والفوضى، وبين انتعاش وتعافي البورصة المصرية مرة أخرى، بعد الخسائر الفاحشة التي تكبدتها خلال الفترة الأخيرة.

وطالب رئيس شركة الدولية الاستراتيجية للاستثمارات منى زكي بتطبيق قانون الطوارئ في حالة واحدة فقط، وهي أعمال العنف والبلطجة لتحقيق الاستقرار في البلاد والقضاء على حالة الفوضى في سوق المال وهروب المستثمرين الأجانب.

وأعرب رئيس لجنة الاستقرار بالفرقة التجارية خالد حمزة عن أمه في أن يسود الأمان والاستقرار في الشارع المصري «حتى لا تتقلص مكاسب سوق المال»، ما يهدد الاقتصاد في ظل عدم وجود رؤية مستقبلية في مصر وعدم استقرار أمني.

وأكد محمد ماهر، خبير بالأسواق المالية، أهمية تفعيل قانون الطوارئ في الوقت الحالي، الذي تشهد البلاد وتفعيل بقوة في أعمال الفوضى والعنف «حتى تتعافى البورصة»، خصوصا بعد الاضطرابات التي حدثت في جمعة «تصحيح المسار» وتأثيرها على الاستثمارات في مصر.

ورأى رئيس البورصة المصرية الأسبق ماجد شوقي أن وجود قانون الطوارئ في الوقت الحالي ليس عاملا مؤثرا لاستقرار «فلايد إن بيكر التواجد الأمني في الشارع المصري».

وقال: «مصر ليست دولة هشة حتى لا يتم الاستثمار فيها، ولكن مع وجود الثورة وتغيير في نظام الدولة بأكملها قد يفتح الباب أمام جذب الاستثمارات إلى مصر».

الدينار يحقق أعلى مستوياته

أمام الجنيه المصري

| القاهرة - من احمد ممدوح |

حقق الدينار الكويتي أعلى مستوياته في سوق الصرف المصرية، حيث بلغ متوسط سعري 21 جنيها و50 قرشا في الثلث الأخير من أغسطس 2011 أمام نظيره الجنيه المصري.

وفي متوسط سعر صرف الدينار في السوق المصرية، سجلت الشهور الثلاثة الأولى من العام الماضي ما يوازي 18 جنيها و75 قرشا، فيما شهد شهر ابريل من العام ذاته بداية تطور إيجابي لصالح الدينار، إذ بلغت قيمته 19 جنيها و14 قرشا، واستمر الدينار في حاجز 19 جنيها مع ارتفاع تدريجي في أسعار القروش حتى شهر سبتمبر ليصل إلى 19 جنيها و 77 قرشا، ويواصل ارتفاعه الثاني ليصل متوسط السعر الصرفي بالأسهم المصرية في شهر أكتوبر إلى 20 جنيها و25 قرشا ليصل في ديسمبر الماضي إلى 20 جنيها و40 قرشا.

ومع بداية العام الحالي، ومع اندفاع الثورة المصرية واصل الدينار ارتفاعه أمام نظيره الجنيه ليصل في شهر مارس الماضي إلى 21 جنيها، ليستمر الحال بالدينار في سلسلة ارتفاعاته ليستقر به الأمر في الثلث الأخير من شهر أغسطس عند متوسط سعر صرفي 21 جنيها و55 قرشا، مع تذبذبات نسبية في قيمة القروش وتأكيدات مصرفية بلوغه حيز 22 جنيها قبل نهاية العام الحالي وبداية العام الجديد يناير 2012.

مصرفيون في مصر أرجعوا ارتفاع قيمة الدينار أمام نظيره الجنيه المصري بأسواق الصرف المصرية إلى عدة عوامل. فقد أكدت مستشار بنك البركة السعودي في مصر الخبيرة المصرفية بسنت فهمي أن انخفاض قيمة الجنيه أمام الدولار نتيجة الثورة المصرية، وانخفاض الدخل الدولارى من سياحة وتجميد بعض الاستثمارات الدولارية من يناير الماضي، ترتب عليه انخفاض الجنيه أمام بقية العملات بما في ذلك الدينار الكويتي، فضلا عن نمو الدينار أمام الدولار نتيجة تذبذب سعر الصرف اللاروي أمام الدينار، ومحافظه البنك المركزي الكويتي على ربط الدينار بسلسلة من العملات في مقدمتها اليورو.

واعتبرت فهمي أن تذبذب الجنيه أمام العملات الأخرى، سينعكس سلبا على قلق المستثمرين، نتيجة الخوف من انخفاض القيمة الربحية، لذلك اعتبرت أن قيام البنك المركزي بالتدخل لتثبيت سعر الجنيه أمام الدولار أداة لمنع الثقة للمستثمرين بأن الأموال المضخوخة في السوق المصرية لن تتخفف قيمة ربحيتها بصورة مقلقة.

واعتبر الخبير المصرفي بالفرقة التجارية بالقاهرة علي الحريري أن ارتفاع الدينار يعود إلى ربط العملة الكويتية باليورو، بما يصاحبه من انعكاس ارتفاع العملة الأوروبية إلى انعكاسها على العملة الكويتية، التي تتميز بقوة اقتصاديه نتيجة الفوائض البترولية.

ورفض الحريري الاعتكاس الاقتصادي لارتفاع سعر صرف الدينار أمام نظيره الجنيه بالسوق المصرية، مشيراً إلى أن ضعف الجنيه المصري أمام العملات الأخرى، سينعكس بالقلق على المستثمرين من ضخ أموال جديدة بالسوق المصرية.

«وفرة»: قطاع المكاتب يندر بأزمة حقيقية

... المعروض يقارب 900 ألف متر مربع

على السكن الشعبي، وخلق فرص العمل والتدريب، وتعويضات البطالة ومجموعة أخرى من التدابير الاجتماعية والاقتصادية، وحتى بمعنى ترحيبا كبيرا من الجميع وينصب لصالح القطاع العقاري هناك.

ولكن، مع اتساع الفجوة بين العرض والطلب في قطاع الإسكان السعودي لفت التقرير إلى أنه لا تزال القدرة على تحمل التكلفة عائقاً رئيسياً أمام ملكية المنازل بين المواطنين السعوديين، وتعد المملكة العربية السعودية أكبر سوق عقاري في دول مجلس التعاون الخليجي، ولكنها أقل سوق رهن عقاري تطوراً بينها، وهذا ما أدى إلى نقص في المساكن التي يشغلها مالكوها، لا سيما بين ذوي الدخل المحدود. وأشار التقرير إلى أن معدل مساهمة الرهن العقاري في الاستثمار العربية السعودية يقدر بنحو 2 في المئة، في حين تصل النسبة في أسواق مثل دولة الإمارات العربية المتحدة إلى 14 في المئة، وهذا أقل بكثير من الأسواق الغربية الناضجة مثل المملكة المتحدة، حيث يبلغ معدل الإحتراق حالياً بنحو 70 في المئة.

وأكد التقرير أنه على الرغم من ذلك واصلت أسعار العقارات في الارتفاع في جميع قطاعات، بسبب ضغوط الطلب المتزايد وازدياد حجم المعاملات العقارية، ففي أجزاء كثيرة من المملكة، أدت المضاربات إلى ارتفاع أسعار الأراضي بما يتجاوز قيمتها الاقتصادية، وكانت النتيجة عدم إمكانية تطوير مساحات كبيرة من الأراضي السكنية من الناحية العملية.

من قبل وزيرة التجارة والصناعة وأن تضع يديها على نقاط الضعف والقوة في القطاع من أجل تحقيق مسار جيد يسلكه القطاع والمطورون فيه، والتي تنصب في النهاية في الصالح العام.

وبين التقرير ان توقعات وتأكيدات العقاريين الأخيرة بشأن المحفظة العقارية المليارية والتي ستقود سوق العقار إلى مزيد من المكاسب والأرباح، ولإسيما تعويض المطورين العقاريين عن الخسائر التي نتجت جراء زيادة العرض عن الطلب في العقار التجاري، جاءت مخالفة للتوقعات وأن العقار التجاري مازال يعاني من الجمود وعدم قدرته على تحدي الواقع أو حتى ملئة حطام الخسائر الناجمة من ذلك الركود.

وبحسب اخر احصائيات للشركات، أكد التقرير أن نسبة الإشغال للعقارات التجارية القائمة تعد منخفضة بواقع 72 في المئة، في حين تبلغ النسبة المتوقعة في العقارات تحت الإنشاء نحو 20 في المئة فقط، ومن الواضح أن الأبراج القائمة تستطيع الاحتفاظ بنسبة إشغال مقبولة، إلا أن نمو الطلب على سوق العقارات لا يعد بطيئاً وبالتالي فإن نسبة الإشغال للعقارات التجارية تحت الإنشاء ستكون ضعيفة.

السعودية

وأشار التقرير إلى تعهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بإنفاق 30 في المئة من الناتج الاقتصادي السنوي للمملكة (ما يقرب من 130 مليار دولار أميركي)

»